

برقية

المملكة العربية السعودية

ديوان رئاسة مجلس الوزراء
(٠٧١)

تعميم

صاحب السمو الملكي ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام

نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية

وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد :

أطلعنا على خطاب معالي رئيس هيئة الخبراء بمجلس الوزراء المرفق به المحضر رقم (٥٠٩) وتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٤٣٠ هـ المعد في هيئة الخبراء بمشاركة مندوبين من وزارة المالية، ووزارة العدل بشأن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الجهات الحكومية المتضمن أنه - وفقاً للقواعد العامة - لا يمكن استخدام الوسائل الجبرية لتنفيذ الأحكام ضد جهة الإدارة وأن من المبادئ المستقرة عدم جواز الحجز على الأموال العامة وأن هذا المبدأ يشمل جميع أنواع الحجوز التحفظية منها والتنفيذية سواء أكانت على المنقول أو على العقار، ونظراً لأن للأموال العامة حرمتها وعدم المساس بها من أي كائن من كان، ولما كان على العموم تنفيذ الأحكام القضائية تحقيقاً لمبدأ العدالة فإن المجتمعين يرون الآتي :

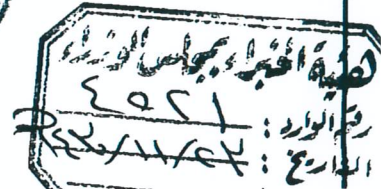
أولاً : التأكيد على جميع الجهات بأن للأموال العامة حرمتها، وأنه لا يجوز الحجز عليها بأي صورة كانت.

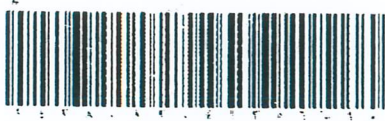
ثانياً توجيه الجهات الحكومية عند تسلمها الأحكام القضائية المذيلة بالصيغة التنفيذية الصادرة ضدها من المحاكم، باتخاذ الإجراءات الفورية لتنفيذها، والتنسيق مع وزارة المالية والجهات المعنية الأخرى عند الاقتضاء في هذا الشأن.

ولموافقتنا على ذلك.. نرغب إليكم إكمال اللازم بموجبه. وقد زدنا كافة الوزارات والمصالح الحكومية بنسخة من أمرنا هذا للاعتماد.

علاء

عبدالله بن عبدالعزيز
رئيس مجلس الوزراء





- تعميم -

صاحب السمو الملكي ولي العهد
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
نسخة لكل وزارة ومصالحة حكومية
وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

اطلعنا على كتاب سمو الأمين العام لمجلس الوزراء رقم ٦٨٣٠ بتاريخ
١٤٣٨/١٠/١٢ هـ بشأن المعاملة المشتملة على برقية معالي رئيس هيئة الخبراء
بمجلس الوزراء رقم ١٧٢٩ بتاريخ ١٤٣٨/٥/٢٢ هـ المرافق لها المحضر رقم (٥٨٦)
بتاريخ ١٤٣٨/٥/٢٢ هـ المعد بناءً على الأمر رقم ٣٧١٨٣ بتاريخ ١٤٣٧/٨/١ هـ
لدراسة طلب صندوق التنمية الصناعية السعودي تعديل المادة (الثانية) من نظام التنفيذ
- الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) بتاريخ ١٤٣٣/٨/١٣ هـ - على نحو يخول
محاكم التنفيذ صلاحية تنفيذ الأحكام الإدارية الصادرة لصالح الصندوق، وكذلك طلبه
إعادة النظر في نظام إيرادات الدولة - الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦٨) بتاريخ
١٤٣١/١١/١٨ هـ - وتعديله على نحو يفعل ويسرع إجراءات استرداد مستحقات
الخزينة العامة، وتحديد الجهات القضائية المختصة به. وما أوضحه سموه من أنه بناءً
على ما رأته اللجنة العامة لمجلس الوزراء، فقد أعادت هيئة الخبراء بمجلس الوزراء
دراسة الموضوع، وأعدت بشأنه المذكرة رقم (١١١٢) بتاريخ ١٤٣٨/٩/٤ هـ، المتضمنة
توصية الهيئة العامة للمستشارين بما يأتي:

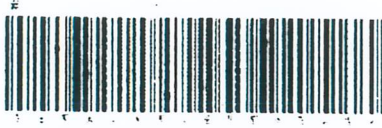
أولاً: تشكيل لجنة من وزارة المالية (وكالة الوزارة لشؤون الإيرادات)، ووزارة العدل
(وكالة الوزارة لشؤون الحجز والتنفيذ)، والجهة الحكومية التي منحها النظام تطبيق
جزاء مالية، تكون مهمتها وضع تنظيم آلي ونموذج للمحرر الموثق الخاص بتلك
الجزاء المالية.

ثانياً: التأكيد على إمارات المناطق بأن أمير المنطقة هو المختص بتنفيذ الأحكام
والقرارات الصادرة في القضايا الإدارية والجزائية، استناداً إلى الفقرة (ب) من المادة
(السابعة) من نظام المناطق الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٢/أ) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ،
باعتبار أن هذه الأحكام والقرارات غير مشمولة بنظام التنفيذ وفقاً لما نصت عليه المادة
(الثانية) منه.

رقم الصادر : ٤٩٢٥٦
تاريخ الصادر : ١٤٣٨/١٠/٢٦
المرفقات :



المملكة العربية السعودية
الديوان الملكي
(٠٦١)



﴿ بَرَقَاتِنَا ﴾

الأوامر السامية

مضيفاً سموه أن اللجنة العامة لمجلس الوزراء اطلعت على الموضوع، وعلى التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٥-٥٩/٣٨/د) بتاريخ ١٤٣٨/٩/١٦هـ المتضمنة مناسبة ما انتهت إليه الهيئة العامة للمستشارين في مذكرة هيئة الخبراء سالفة الذكر، ورأت اللجنة العامة لمجلس الوزراء بتوصيتها رقم (٤٠٨١) بتاريخ ١٤٣٨/٩/٢٤هـ الموافقة على ما ورد في مذكرة هيئة الخبراء المؤيدة بالتوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية المشار إليهما. ولموافقنا على ذلك، اعتمدوا إكمال ما يلزم.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
رئيس مجلس الوزراء

